مركز باحث للدراسات الفلسطينية والاستراتيجية

التقدير نصف الشهري

تحليل للتطورات السياسية والامنية على الساحتين الدولية والاقليمية

www.bahethcenter.net
Email: baheth@bahethcenter.net
bahethcenter@hotmail.com

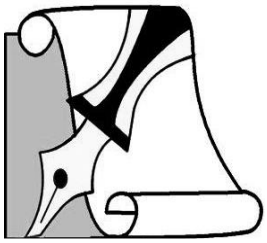

باحث للدراسات
الفلسطينية والاستراتيجية

تقدير نصف شهري للتطوّرات السياسية والأمنية على الساحتين الدولية والإقليمية

أهداف المركز الرئيسية:

1 . إعادة فلسطين إلى موقعها الحقيقي كقضية مركزية للأمة.

2 . الترويج للقيم الجهادية والنضالية في إطار استراتيجية تحرير فلسطين.

3 . بناء علاقة متينة مع النخب والشخصيات المعنية بالقضية الفلسطينية.

4 . إصدار دراسات وأبحاث وتقارير ذات بعد استراتيجي وتحليلي.

الانتخابات الرئاسية التركية:
بين قبّة الجمعية الوطنية الكبرى وسقف المتغيرات السياسية العالمية

مقدّمة

لم يحدث أبداً أن مرّت الانتخابات الرئاسية التركية بوضع طبيعي وهادئ منذ تأسيس الدولة الحديثة الأتاتوركية، نظراً لوضعية الدولة على مساحة تقدّر بأكثر من 783 ألف كيلومتر مربع؛ وهذه المساحة تخوّلها الإطلالة على قارّتين: الأوروبية والآسيوية. فهي تطل على البحر الأبيض المتوسط وعلى البحر الأسود، مع ما يترافق من تأثيرات عامة وشاملة على صعيد الأمن والاقتصاد والسياسة؛ والأهم الهوية والانتماء للأمّة التركية، والتي خرجت من شرنقة إمبراطورية مترامية المساحات في التاريخ والجغرافيا.

زهاء عشرين مدينة، أكبرها استنبول وأصغرها محافظة وان(مركز المدينة يُطلَق عليه اسم وان أيضاً) سوف ينخرط سكانها في الانتخابات الرئاسية التركية، وانتخاب ما يقارب 600 عضو في الجمعية الوطنية الكبرى، لمدة دستورية هي خمس سنوات. فبعد الانتقال من نظام برلماني إلى نظام رئاسي، عبر الاستفتاء الذي جرى عام 2017، تم إلغاء منصب رئيس الوزراء؛ وبعدها بعام، خسر حزب العدالة والتنمية، بزعامة رجب طيب أردوغان، الأغلبية في الجمعية الوطنية الكبرى واضطر للاستعانة بخصمه اللدود بالأمس، ليبني تحالفاً معه مكّنه من تمرير التشريعات؛ وهذا الحليف الذي بنى معه شراكة مصالح وجودية، هو حزب الحركة القومية، تحت مسمّى تحالف الجمهور.

يُتّبع في الانتخابات الرئاسية نظام الدورتين، وعلى المرشّح أن ينال الأغلبية المطلقة كي يصبح رئيساً للبلاد. وإن لم يحدث هذا الأمر، فتتّجه الانتخابات إلى المرحلة الثانية، أي جولة الإعادة، حيث ينتقل إلى التنافس أعلى رقمين انتخابيين اثنين لمرشّحيْن فقط نالا أعلى نسبة أرقام انتخابية من الجولة الأولى؛ ومن يفوز بالجولة الأولى يغدو الرئيس الثالث عشر لتركيا بعد تاريخ من

الانقلابات العسكرية والمراحل الانتقالية. وقد تم تحديد فترة الرئاسة بخمس سنوات، ويحق للرئيس بفترتين متتاليتين. أما عن ترشيح الرئيس أردوغان لهذه الفترة، فإن فترة ولايته الأولى لن تُحتسب(2014–2018) لأنها كانت قبل التعديل الدستوري، فيحق له الترشّح بناءً لذلك.

بتاريخ 14 أيار 2023 سوف يتنافس أبرز أربعة مرشّحين لمنصب الرئاسة التركية، وهم يمثّلون التجمعات السياسية الكبرى في البلاد. كما تتنافس كل الأحلاف السياسية لملء قاعة الجمعية الوطنية الكبرى (600 عضو) موزّعين على المحافظات التركية بناءً لقانون انتخابي تبعاً لنظرية العالم البلجيكي فيكتور دي هوند

Victor d'hondt قانون

يعتمد على قسمة عدد الأصوات التي حصل عليها كل حزب سياسي في كل دائرة انتخابية على حدة، على الأرقام بشكل تصاعدي، بدءاً من الرقم واحد وحتى عدد النواب المطلوب انتخابهم في تلك الدائرة، ثم توزيع مقاعد تلك الدائرة على الأحزاب السياسية باختيار الأرقام الأعلى التي نتجت عن عملية القسمة.

ما هي العتبة الانتخابية وما هدفها ؟

العتبة الانتخابية تعني أن على الأحزاب السياسية تخطّي حاجز محدّد من نسب الاقتراع بناءً لقانون هوندت، كي تستطيع دخول الجمعية الوطنية الكبرى. والهدف منها هو ضمان وجود كتل نيابية كبيرة في البرلمان لضمان الاستقرار السياسي في البلاد؛ وهذه نقطة صحيحة من الجانب البنيوي للجمعية الوطنية الكبرى وتحديد سياسات ثابتة للبلاد؛ لكن باطن الأمور مختلف قليلاً، لأن هذا الحاجز كان كفيلاً بمنع بعض التيارات من دخول (البرلمان سابقاً) بعد انقلاب 1980، حيث أقصِيت الأحزاب الإسلامية والكردية على حدٍ سواء. وبذلك تحوّلت هذه العتبة من نظرية رياضية تنظيمية إلى واقع سياسي إقصائي لأهداف انتخابية وسياسية محض.

العتبة الانتخابية المفروضة كانت 10% كحد أدنى للدخول للبرلمان؛ وهذا كان يفرض وجود تكتلات وتحالفات سياسية بين الأحزاب لضمان الوصول لتخطّي هذا الحاجز.

وبذلك زادت الحاجة للأحزاب الصغيرة حجماً انتخابياً. ومن أجل ذلك أُجْري تعديل على العتبة الانتخابية لتصبح 7 بالمئة، وتم اعتمادها دستورياً بعدما أقرّ البرلمان مشروع قانون لتعديل قانون الانتخاب تقدّم به تحالف الجمهور: المكوّن من العدالة والتنمية والحركة القومية؛ والسبب الأقوى لهذا التعديل هو الحاصل الانتخابي الذي يحتاجه الرئيس، أي 50% وأكثر قليلاً من أصوات الناخبين. ومع عدم وجود أرقام حاسمة للأحزاب تخوّلها السيطرة الشاملة، كان لا بدّ من التعديل؛ وهذا مؤشّر إضافي وفعلي على ضرورة تخفيض العتبة الانتخابية. وما عمد إليه أردوغان هو لقياس مصلحته، بعدما تم استخلاص العِبر والدروس من الانتخابات الأخيرة، حيث اعترف تحالف الجمهور الحاكم بأن طريقة حساب نتيجة التحالفات تبعاً للحسابات النسبية لقانون هوندت، مضافاً له قانون العتبة، قد خسّرته بعض المقاعد لصالح تحالف المعارضة..

إن خفض العتبة الانتخابية كان مطلباً للجميع منذ مدة طويلة. وما حدث مع حزب الجيّد سابقة لم تحدث من قبل؛ فهو كان بحاجة لعشرين مقعداً كي يُتاح له الدخول للجمعية الوطنية الكبرى، حيث استقال عشرون برلمانياً من حزب الشعب الجمهوري وانضموا لحزب الجيّد بشكل ظاهري؛ وقد سمّيت هذه الحالة من قِبل بعض المحلّلين كقرض مقاعد برلمانية وقتي وحركة ذكية جداً لتحالف المعارضة آنذاك.

بعدها تمّ إلغاء وجود كتلة برلمانية كبرى للمشاركة الحزبية في الانتخابات، وتمّ احتساب أرقام الفائزين بمقاعد البرلمان وفق نتيجة أحزابهم فقط في كل دائرة انتخابية على حدة، وليس حساب الرقم الأكبر للتحالفات، حيث تم حساب توزّع الأصوات التي حصل عليها كل حزب على حدة، على حسب نسبة التصويت التي حصل عليها في أي دائرة انتخابية على حدة أيضاً، ولم يُعتمد نظام حساب النسب كدائرة كبرى (تركيا).

أبرز المرشّحين لمنصب الرئاسة التركية:

1- الرئيس رجب طيب أردوغان عن "التحالف الجمهوري" وزعيم حزب "العدالة والتنمية" الحاكم؛ هو من مواليد العام 1954 في إسطنبول، وأصوله تعود لمدينة ريزة على البحر الأسود.

أنهى الثانوية في العام 1973، ودرس في جامعة مرمرة في كلية العلوم الاقتصادية، وتخرّج منها في العام 1981، بحسب موقع رئاسة الجمهورية.

ينتمي أردوغان للتيار الإسلامي المحافظ، وكان نشطاً في اتحاد الطلبة الوطنيين الأتراك. ترأس الفرع الشبابي لحزب "السلامة الوطنية" الإسلامي بمنطقة بي أوغلو بإسطنبول عام 1976، وبعدها بأشهر ترأّس الفرع الشبابي للحزب بإسطنبول كلها حتى عام 1980.

انتُخب في العام 1994 رئيساً لبلدية إسطنبول لتكون انطلاقته الفعلية.

حقّق أردوغان نجاحات في بلدية إسطنبول زادت في شعبيته؛ لكنه حوكم في العام 1997 بالسجن، وأُنهيت رئاسته لبلدية إسطنبول، ما زاد من شعبيته أكثر؛ بقي في السجن 4 أشهر، ليخرج ويؤسّس في العام 2001 مع أصدقائه حزب "العدالة والتنمية."

منذ انتخابات العام 2002 تولّى الحزب مقاليد الحكم بشكل متواصل، في حالة نادرة بتاريخ تركيا السياسي. تولّى أردوغان رئاسة الوزراء عام 2003 بعد إزالة المنع السياسي بحقّه، وتولّى رئاسة البلاد عام 2014، وانتُخب مرة ثانية عام 2018 وفق النظام الرئاسي الجديد.

تعرّض أردوغان لمحاولة انقلابية عام 2016، لكنه تمكّن من التغلب عليها. وبناءً على هذه المحاولة الفاشلة، غيّر الرئيس التركي الكثير من القوانين، وقام بتعديلات دستورية، حيث نقل نظام الحكم في البلاد من النظام البرلماني إلى النظام الرئاسي على مقاسه مع حلفائه؛ وهو تدخّل في العديد من الملفات الساخنة في الجوار والإقليم والعالم، إنطلاقاً من "صفر مشاكل"، وحتى الغرق في كل الملفات والقضايا المعقدة والشائكة.

2–رئيس حزب "الشعب الجمهوري" كمال كليجدار أوغلو، الذي يمثّل المعارضة من خلال "تحالف الشعب؛ ولِد في منطقة ناظمية بولاية تونجلي، وسط تركيا، في العام 1948. أكمل تعليمه في أكاديمية العلوم التجارية والاقتصاد في أنقرة. تنقّل في العديد من المراكز الاقتصادية بين تركيا وفرنسا، ثم عاد ليتقلّد منصب نائب المدير العام، ثم مديراً عاماً في إحدى الوزارات، حتى سن تقاعده في العام 1999 عن عمر 51 عاماً. وفي العام نفسه، بدأ كلجدار أوغلو عمله السياسي داخل "الحزب اليساري الديمقراطي"، قبل أن ينتقل لحزب "الشعب الجمهوري"

ويُنتخب نائباً في البرلمان عن الحزب في العام 2002. استمر عضواً في البرلمان حتى تولّى زعامة الحزب في شهر أيار من العام 2010. ساهم كليجدار أوغلو في دخول "الحزب الجيد" للبرلمان التركي، بعدما سمح لـ15 نائباً من حزبه بالانضمام إليه في العام 2018، ليشكّل "الحزب الجيد" كتلة برلمانية تلاعبت بقانون العتبة الانتخابية وأدخلته البرلمان.

3–زعيم حزب "البلد" المنشق عن "الشعب الجمهوري"، محرّم إنجه، والذي ولِد في شهر محرّم، كما تقول والدته من عام 1964، في ولاية يالوفا القريبة من إسطنبول. درس في الولاية حتى انتهاء الثانوية، ليدرس في قسم التربية فرع الفيزياء والكيمياء بكليّة التعليم.

ترأس جمعية الفكر الأتاتوركي فترة زمنية، ليدخل عالم السياسة ويُنتخب في العام 2002 نائباً برلمانياً عن حزب "الشعب الجمهوري"؛ وقد احتفظ بمنصبه في البرلمان في انتخابات عام 2007 وعام 2011.

ترشّح إنجه عن حزب "الشعب الجمهوري" في انتخابات الرئاسة للعام 2018 أمام الرئيس أردوغان، ولكنه خسر وحصل على أكثر من 30% من الأصوات. وعقب الانتخابات طالب برئاسة حزب "الشعب الجمهوري". وبعد فشله في ذلك، انشقّ وأسّس حزب "البلد" أخيراً.

يعارض إنجه كلجدار أوغلو في تحالفاته. وفي الوقت الذي ينتقد فيه الحكومة والرئيس أردوغان، فهو يدعمه في بعض الخطوات، وخاصة في ما يتعلق بالصناعات الدفاعية وفي ملفات البحر المتوسط وليبيا، عكس كلجدار أوغلو، فيما يسعى الأخير لضمّه إلى تحالف المعارضة.

من أقواله: إن مشاكل تركيا بأجمعها تحتاج لأستاذ كي يحلّها،غامزاً بأنه كان أستاذاً.

4–سنان أوغان، المرشّح عن تحالف " أتا " القومي المتطرف. تمكّن من الحصول على أكثر من مائة ألف توقيع مطلوبة لقبول الترشّح للانتخابات الرئاسية، وذلك قبل يوم واحد من انتهاء المهلة المحدّدة، ليكون رابع المرشّحين في الانتخابات.

ولِد أوغان في العام 1967، وهو باحث أكاديمي ونائب سابق في البرلمان عن حزب "الحركة القومية"، وينتمي إلى أصول آذرية. درس في جامعة مرمرة –كلية العلوم الإدارية والاقتصادية،

وأكمل هناك الدراسات العليا، حتى حصوله على درجة الدكتوراه في جامعة روسية في موسكو في العلاقات الدولية.

يعمل أوغان حالياً باحثًا في جامعة مرمرة، وهو يُتقن الإنكليزية والروسية. تولّى رئاسة مجموعة من المؤسسات البحثية، ولديه 3 مؤلفات وأكثر من 500 مقالة بحثية، وحاز على عدد كبير من الجوائز.

وأوغان أكاديمي مرشّح عن تحالف "أتا" الذي يعني الأجداد، وهو تحالف يضم أحزاباً قومية متطرفة؛ وأهم هذه الأحزاب حزب "النصر" الذي يتزعمه النائب البرلماني أوميت أوزداغ المعروف بمواقفه العنصرية تجاه الأجانب، وخاصة السوريين والأفغان.

دخل أوغان عالم السياسة مع حزب "الحركة القومية"، وتمكن من دخول البرلمان بانتخابات العام 2011 نائباً عن ولاية اغدر؛ ولكن حزبه لم يرشّحه في انتخابات العام 2015.

ومعروف عن أوغان مواقفه العنصرية ضد الأجانب ومهاجمتهم، وهو سبب تفاهمه مع زعيم حزب "النصر" المعروف بمواقفه العنصرية ضد الأجانب وخاصة السوريين والأفغان، ويتعهد بإعادتهم لبلادهم في حال فوزه بالانتخابات.

الانتخابات البرلمانية (الجمعية الوطنية الكبرى):

تضم الجمعية الوطنية الكبرى خمسة أحزاب رئيسية سياسية، هي الأكبر في الحياة السياسية التركية:

1-العدالة والتنمية.

2-الشعب الجمهوري.

3-الشعوب الديمقراطي.

4-الحزب الجيّد.

5-الحركة القومية .

ولكلّ واحد من تلك الأحزاب أهمية في عمليات اتخاذ القرارات وتمرير أي مشروع قانون، وجميعها حصد أكثر من 10% في آخر انتخابات برلمانية (2018). وهذه النسبة هي العتبة الانتخابية التي تتطلب دخول الأحزاب للبرلمان، قبل أن يتم تعديلها إلى 7 ٪.

ومع ذلك يضم البرلمان ذاته نواباً عن أحزاب صغيرة، مثل "السعادة" و"البلد" و"الديمقراطية والتقدم" و"الظفر"، وغالباً ما يكون دخول نائب أو نائبين بالأكثر عن مثل هذه الأحزاب يعود إلى انشقاق النائب عن أحد الأحزاب البرلمانية الكبرى، أو بسبب تحالفات حزبية بين الأحزاب الكبيرة والصغيرة.

أهم التحالفات السياسية:

1-تحالف "الجمهور"

وهو تحالف سياسي يضم كلاً من حزب (العدالة والتنمية) المحافظ وحزب الحركة القومية. وقد تشكّل عام 2018، تمهيداً لخوض الانتخابات التي حظِي فيها بأغلبية مقاعد البرلمان ومقعد الرئاسة. وهو حَكم البلاد حينها ولا يزال .

بدأ حزب العدالة والتنمية الحاكم أخيراً مفاوضات مع عدد من الأحزاب الصغيرة، تضمّنت عروضاً لها بالانضمام إلى تحالف الجمهور وخوض الانتخابات القادمة معاً، وأبرزها حزب "الرفاه من جديد" بزعامة فاتح أربكان، نجل نجم الدين أربكان، مؤسّس تيار الإسلام السياسي في البلاد، الذي لم يؤكد دخوله التحالف.

لكن، من الأحزاب التي أكدت انضمامها إلى تحالف "الجمهور"، حزب الدعوة الحرّة الكردي الإسلامي ذو النزعة القومية، ويُنظر إليه في الشارع التركي باعتباره نقيض حزب العمّال الكردستاني المصنّف على لوائح الإرهاب. والمفارقة أن نسبته لا تتعدى 0.3٪؛ لكن وجوده يعطي أردوغان دفعة باتجاه دغدغة مشاعر الناخب الكردي.

2-تحالف "الأمّة" (الطاولة السداسية)

تُعرف الطاولة السداسية بأنها تحالف سياسي يضم 6 أحزاب تركية معارضة، من خلفيات متنوعة، وأحياناً متناقضة؛ لكن هدفها المشترك هو إزاحة الرئيس رجب طيب أردوغان وحزبه عن الحكم.

تأسّس التحالف في شباط 2022 لخوض انتخابات 2023 أمام الرئيس التركي رجب طيب أردوغان، وتحالف "الجمهور" الذي يضم حزبي العدالة والتنمية الحاكم وحليفه حزب الحركة القومية التركية، بزعامة دولت بهجلي.

ومن أبرز الأهداف التي ترفعها أحزاب "الطاولة السداسية" بشكل واضح هي إسقاط الرئيس أردوغان، والعودة بالبلاد من النظام الرئاسي الذي أقِرّ في عام 2018، إلى النظام البرلماني.

ويُعدّ التحالف بين حزب الشعب الجمهوري وحزب الجيّد نواة لتحالف الطاولة السداسية، حيث خاض الحزبان انتخابات 2018 المحلية ثم انتخابات 2019 الرئاسية والبرلمانية، تحت اسم "تحالف الأمّة" المعارض.

اجتمع قادة الحزبين: الشعب الجمهوري والجيّد، كليجدار أوغلو وميرال أكشنار، بالإضافة إلى زعيم حزب السعادة ذي الخلفية الإسلامية، تمال كرم الله أوغلو، مع قادة ثلاثة أحزاب أخرى، وهم: رئيس حزب الديمقراطية والتقدم (ديفا)، علي باباجان، ورئيس حزب المستقبل، أحمد داود أوغلو، وكلاهما منشقّان عن حزب العدالة والتنمية الحاكم؛ وأخيراً، رئيس الحزب الديمقراطي، غول تكين أويصال؛ لينتج عن هذا الاجتماع بيان سياسي أعلن فيه القادة السياسيون الستة اتفاقهم على السعي إلى إنشاء "نظام برلماني معزّز" في البلاد. واتفقوا بعد الكثير من المفاوضات على اختيار مرشّح ينافس الرئيس رجب طيّب أردوغان في الانتخابات، وهو كليجدار أوغلو، رئيس حزب الشعب الجمهوري، وذلك بعد عودة زعيمة حزب "الجيّد" ميرال أكشنار للطاولة التي كانت قد انسحبت منها، رفضاً لترشيح كليجدار أوغلو. بعدها أبرم المرشّح الرئاسي للتحالف السداسي المعارض في تركيا، كمال كليجدار أوغلو، صفقة سياسية مهمة جداً مع حزب الشعوب الديمقراطي الكردي، أحدثت خضّة عنيفة في المشهد السياسي التركي مع اقتراب الانتخابات الرئاسية والبرلمانية التي ستُجرى في 14 أيار المقبل.

ويُعوّل كليجدار أوغلو بشكل رئيسي على دعم الحزب الكردي له لتعزيز فرصه في هزيمة الرئيس رجب طيب أردوغان في الانتخابات الرئاسية.

هذه العلاقة النفعية المتبادلة أضاءت على التبدلات المهمة في الحالة السياسية التركية، وهي أن حزب الشعوب أصبح عنصراً مهماً في المعادلة السياسية الداخلية، بعدما كان على الهامش في السنوات الماضية. ومن المرجّح أن يكون تأثيره بارزاً في تحديد مستقبل تركيا بعد هذه الانتخابات، في حال وصلت المعارضة إلى السلطة.

وأهمية وجود حزب الشعوب الديمقراطي الكردي على الساحة الانتخابية تتأتى من سعيه لإعادة إحياء القضية الكردية في الداخل التركي، وهو يطمح للحكم المحلي الذاتي في المناطق ذات الأغلبية الكردية، والإفراج عن زعيم حزب العمّال المعتقل عبد الله أوجلان وإخراجه من السجن، ومن ثم العمل على وقف العمليات العسكرية التركية ضد الحزب في العراق وسوريا .

إن تعهد كليجدار أوغلو بتحقيق جزء كبير من مطالب حزب الشعوب ربما يخسّره نسبة مهمة من قاعدة الدعم له وللتحالف السداسي، وتقدّر ما بين 5 و 8 بالمئة؛ إلاّ أن الإيجابية تكمن في وزن حزب الشعوب الانتخابي 13 بالمئة، وهذه تُشكّل الجزء الأكثر أهمية وحساسية في المعادلة.

وهناك بعض المؤشّرات الواضحة على الأرضية التي ينطلق منها كليجدار أوغلو وحزب الشعوب الديمقراطي في التحالف بينهما، وتتركز بشكل أساسي على الوعود التي طرحها التحالف السداسي في وثيقة السياسات المشتركة، بالتخلّي عن سياسة الوصيّ على رؤساء البلديات التي عُزلوا منها في السنوات الماضية بسبب ارتباطهم بحزب العمّال، فضلًا عن التعهد بوقف إجراءات إغلاق حزب الشعوب في حال وصلت المعارضة إلى السلطة؛ بالإضافة إلى تعهد كليجدار أوغلو بإعادة طرح المسألة الكردية في البرلمان.

إن إعلان حزب العمّال الكردستاني وقف عملياته العسكرية داخل تركيا حتى يوم الانتخابات، أعطى تفسيرات متناقضة ومقلقة في آن؛ والسؤال هو: إذا خسرت المعارضة الانتخابات، هل

سيجد حزب العمّال فرصة لإعادة إحياء عملياته ضد تحالف أردوغان بشكل أكثر عنفاً و دموية؟

3-تحالف "الأجداد"

وهو تحالف أسّسه النائب البرلماني اليميني المتطرف ورئيس حزب "النصر"، أوميت أوزداغ، في آذار 2023، ويتألف من أحزاب صغيرة مثل: "النصر"، و"العدالة" و"بلدي"، وأعلن هذا التحالف عن ترشيح السياسي المتشدد سنان أوغان، وهو نائب سابق في حزب الحركة القومية، ليكون مرشّحاً رئاسياً عن التحالف في الانتخابات المقبلة.

برنامج المعارضة الانتخابي:

أعلنت "الطاولة السداسية" في تركيا خارطة طريق مكوّنة من12 نقطة، لتنفيذها بعد فوزها بالانتخابات.

-أولاً: ستُدار تركيا في المرحلة الانتقالية عبر التشاور والتوافق، في ضوء مبادئ وأهداف النظام البرلماني المعزّز، والنصوص المرجعية التي اتفق عليها تحالف أحزاب المعارضة، وفي إطار الدستور والقانون، وفصل السلطات وأسس الموازنة والمراقبة.

-ثانياً: سيتم الانتهاء من التعديلات الدستورية المتعلقة بالانتقال إلى النظام البرلماني المعزّز، لتدخل حيّز التنفيذ في أقرب وقت ممكن، تحت مظلّة البرلمان الذي سيتشكل عقب الانتخابات.

- ثالثاً: سيكون رؤساء الأحزاب الخمسة الأخرى نواباً لرئيس الجمهورية خلال المرحلة الانتقالية.

-رابعاً: توزيع الحقائب الوزارية بين الأحزاب السياسية المشكّلة لتحالف الأمّة وفقاً لعدد نواب هذه الأحزاب المنتخبة في الانتخابات البرلمانية، بينما ستكون حقيبة وزارية على الأقل تمثّل كل حزب من هذه الأحزاب في الحكومة، في حين سيتم إلغاء مكاتب ومجالس السياسات العائدة لرئاسة الجمهورية، والتي تم تأسيسها بالتوازي مع الوزارات.

-خامساً: تعيين وإلغاء الوزراء سيكون من خلال التشاور مع رؤساء الأحزاب التي يتبع لها الوزراء، وليس عبر الرئيس كما كان يعمل أردوغان.

– سادساً: يستخدم رئيس الجمهورية سلطته التنفيذية خلال المرحلة الانتقالية، وفقاً لمبادئ المشاركة والتشاور والإجماع.

–سابعاً: يتم توزيع صلاحيات ومهام مجلس الوزراء ونواب الرئيس من خلال مرسوم رئاسي في إطار الدستور والقوانين، حيث من المفترض أن يكون نواب الرئيس هم رؤساء الأحزاب في الطاولة السداسية.

–ثامناً: سيتّخذ رئيس الجمهورية قرارات إعادة الانتخابات، وإعلان حالة الطوارئ، وسياسات الأمن القومي، والقرارات الرئاسية، والإجراءات التنظيمية العامة، والتعيينات في المناصب العليا، بالتوافق مع قادة الأحزاب في تحالف الأمة.

–تاسعاً: يتم إنشاء آليات لتنسيق التعاون في العملية التشريعية خلال المرحلة الانتقالية بين الأحزاب والتكتلات الفائزة من معسكر المعارضة.

–عاشراً: ستنتهي عضوية رئيس الجمهورية الحزبية– إن كانت موجودة– بمجرّد استكمال عملية الانتقال إلى النظام البرلماني المعزّز، وذلك عبر استقالته من رئاسة حزبه مباشرة بعد فوزه بالمقعد الرئاسي.

– إحدى عشر: بعد الانتقال إلى النظام البرلماني المعزّز، سيواصل رئيس الجمهورية وأعضاء البرلمان مهامهم، دون الحاجة إلى إعادة الانتخابات.

أخيراً – سيتم تعيين رئيسي بلدية أنقرة وإسطنبول نائبين لرئيس الجمهورية، في الوقت الذي يراه الرئيس مناسباً، وضمن واجبات محددة.

الخطة الإقتصادية:

رغم أهمية الاقتصاد في هذا السباق الانتخابي، فإنه يلاحظ خلو هذه البنود التي أعلنتها المعارضة من أي شيء يتعلق بالاقتصاد، أو التغييرات التي سيدخلها كليجدار أوغلو وتحالفه المعارض، حال نجاحه في الفوز بتلك الانتخابات.

خطة أردوغان الاقتصادية:

أطلق الرئيس التركي رجب طيب أردوغان الحملة الانتخابية لحزب العدالة والتنمية، حيث وعد بخفض التضخم ودعم النمو الاقتصادي، وذلك بعد أن تسبّبت السياسات الاقتصادية غير التقليدية في إضعاف الليرة وارتفاع التضخم وانتشار معدّل البطالة وضعف الناتج القومي للدخل العام.

" سنواصل تنمية اقتصادنا، من خلال الاستثمار والتوظيف والإنتاج والصادرات والفائض الحالي. لكن الحقيقة أن سياسة أردوغان القائمة على تخفيض أسعار الفائدة ساهمت في الوصول بعتبة التضخم إلى ذروتها، وتجاوزت 85 بالمئة في تشرين الأول، قبل أن تنخفض إلى نحو خمسين بالمئة في شهر آذار.

أعلن حزب العدالة والتنمية في البرنامج الانتخابي: "سنعمل على تحسين الاستثمار بشكل أكبر، من خلال دمج هيكل قائم على اقتصاد السوق الحرة مع دول العالم"، بهدف تحقيق نمو سنوي قدره 5.5 بالمئة في 2024–2028، وناتج محلي إجمالي قدره 1.5 تريليون دولار في نهاية عام 2028.

الحالة الاقتصادية وخطط تعافي الاقتصاد والوعود الانتخابية حاضرة، وبقوّة، في ذهنية الناخب التركي، مما أسهم في الانتقادات من قِبل المعارضة للحكومة.

ولذلك، من المتوقع أن يكون للوضع الاقتصادي أثر كبير في توجهات التصويت، لا سيما أن الأمر له انعكاساته على حياة المواطن اليومية، من حيث التضخم وغلاء الأسعار.

لقد عمدت الحكومة في الشهور الماضية إلى ما يسمّى "اقتصاد الانتخابات"، أي زيادة الإنفاق الحكومي وتقليل الجباية، كرفع الحد الأدنى للأجور ورواتب الموظفين والمتقاعدين، وتسهيل القروض وجدولة الديون، ودعم بعض الشرائح مما سمّي برشاوى ما قبل الانتخابات. وكما هو واضح، فالهدف الرئيس من ذلك تخفيف الضغوط على المواطنين وخفض تأثير الاقتصاد على مشاعر التصويت. وقد أفاد ذلك أردوغان وحزب العدالة والتنمية خلال الأشهر الماضية، خصوصًا أن المعارضة لم تطرح سياسة اقتصادية بديلة تفصيلية وقادرة على إقناع الجميع.

المعارضة واللاجئون:

يمثّل تحالف أحزاب "الطاولة السداسية" (الشعب الجمهوري – الجيّد – السعادة – الديمقراطية والتقدم – الديمقراطي – المستقبل) الجناح الأكبر والأهم في المعارضة التركية، ومن ثم يوضح برنامجه المعلن، حاليًا، السياسات التي سيطبّقها حال فوزه في الانتخابات العامة، كما ورد عبر النقاط الإثني عشر.

فيما يتعلق بملف اللاجئين، والنقاط الأهم داخلياً وخارجياً، قضية الهجرة واللجوء والتجنيس، والتأثيرات الدولية على المستقبل، إذا فازت المعارضة، فهي كانت قدّمت الضمانات للجانب السوري بضرورة إنهاء القطيعة وعودة النازحين السوريين إلى بلدهم وإعادة تطبيع العلاقات التي دمّرتها سياسات الرئيس أردوغان. من جهته، أعلن المرشّح عن مقعد الرئاسة التركية وزعيم حزب الشعب الجمهوري، عن طائفته العلوية، ليبعث بالرسائل إلى الخارج (سوريا وروسيا و إيران) وإلى الداخل، ليزيل عنه تهمة تاريخية بمعاداة الإسلام ومحاربة الحجاب، كما أعلن عن بعض أخطائه في السابق.

كما أطلق حزب الشعب الجمهوري قبل شهور حملة بعنوان: "أيها العالم جئنا لنتحدّاك.. تركيا لن تكون مخيَّمك للاّجئين"، مع وعود بالانسحاب من اتفاقية الهجرة وإعادة القبول الموقّعة بين تركيا والاتحاد الأوروبي، وضبط الحدود، وتجريد اللاجئين من الجنسية التركية التي منحهم إياها الرئيس رجب طيب أردوغان.

ووفق ما ورد في البرنامج المشترك للتحالف (مذكّرة التفاهم/ الاتفاق السياسي)، أعلن التحالف "تضييق نطاق منح الجنسية الاستثنائية من خلال مراجعة القانون ذي الصلة واللوائح المرتبطة به، ووقف منح الجنسية التركية مقابل شراء العقارات أو سندات الدين الحكومية أو صناديق الاستثمار أو إيداع مبالغ بالعملة الأجنبية، أو فتح حساب تقاعد خاص، ومراجعة وفحص الإجراءات السابقة المتعلقة بمنح الجنسية؛ وستُسحب الجنسية من الذين يتبيّن أنهم قدّموا بيانات ووثائق كاذبة، وستُتّخذ الإجراءات الإدارية والقانونية اللازمة ضد من قام بذلك، حيث تُقدّر أعداد الذين تم منحهم الجنسية قرابة المليون شخص وأكثر.

وشدّد التحالف على أنه عند اكتشاف خطأ إداري، سيتم العمل على إعادة هيكلة المؤسسات المتعلقة بالهجرة وطالبي اللجوء، ولا سيما مديرية إدارة الهجرة، وتعزيز البنى التحتية لإدارتها وموظفيها، ومراجعة قانون الأجانب والحماية الدولية، مع تحصين حدود تركيا بوسائل الحماية التقنية، عسكريًا وأمنيًا، لمواجهة العبور غير القانوني إلى الأراضي التركية.

ولأغراض انتخابية، تركّز خريطة الطريق التي تطرحها المعارضة على عودة السوريين الخاضعين للحماية المؤقتة إلى بلدهم في أقرب وقت ممكن، وفقًا للقانون المحلي التركي والقانون الدولي، بالتعاون مع المؤسسات الدولية، ممثّلة في الأمم المتحدة والاتحاد الأوروبي، والمؤسسات المعنية، والحكومة السورية، من خلال بدء حوار مكثّف مع جميع الأطراف، بما فيهم الممثّلون لشرائح الشعب السوري، باستثناء الجماعات الإرهابية، ودعم مشاركة رجال الأعمال الأتراك في إعادة الإعمار والاستثمار في سوريا، لتوفير حياة كريمة للسوريين العائدين إلى بلادهم؛ ويحق للسوريين الخاضعين للحماية المؤقتة في تركيا، التقدم للحصول على الجنسية الاستثنائية.

على أي حال، ومهما تكن نتائج الانتخابات الرئاسية التركية والجمعية الوطنية الكبرى، فإن تقارب النتائج سيكون واضحاً، والاتجاه نحو جولة الإعادة.

وبالتقدير الاستطلاعي وأسس التحليل السياسي لمزاج الناخب التركي، فإن ما يقارب الثمانين بالمئة من الخمس وثمانين مليوناً من الناخبين تكاد تكون محسومة التوجه الانتخابي؛ ويبقى العمل حتى موعد الانتخابات على بناء وتوسيع التحالفات مع الأحزاب الصغيرة الحجم على قاعدة التراكم، الذي سوف يساعد في رفع النسب الانتخابية؛ لكن الأهم هي طبقة المتردّدين من الناخبين في المجتمع التركي، أو الطبقة الرمادية التي تبلغ نسبتها أكثر من عشرة بالمئة. وسيعمل الفريقان على الاستمالة وتقديم برامج مختلفة للظفر بأصوات المتردّدين.

إن الحصول على النصف زائد واحد في الجمعية الوطنية الكبرى هو العامل الأكثر حسماً في الجولة الثانية، أو جولة الإعادة لأعلى رقمين يحصل عليهما اثنان من مرشّحي كرسي الرئاسة، وستكون المعركة بين الرئيس التركي رجب طيب أردوغان ومرشّح الطاولة السداسية كليجدار

أوغلو، على أشدّها، على أعتاب مئوية التأسيس للأمّة التركية؛ وقد لا تُحسم إلا في الجولة الثانية، ومن ضمن التحالفات التي تظهر في الأوقات الضائعة الأخيرة.

خاتمة

أياً يكن الفائز في الانتخابات الرئاسية التركية، فإنه سيواجه العديد من الملفات الساخنة والقضايا المعقّدة والصعبة؛ مثل ولوج حزب التنمية والعدالة وتدخله في أحداث "الربيع العربي"، وفي الحرب الروسية –الأوكرانية، وفي منطقة اليورو، وتعاطيه مع المسألة الكردية، والتطبيع مع سوريا، والانفتاح على دول الخليج . بالإضافة إلى العلاقات التجارية مع الصين، في ظل تردّي العلاقة الأردوغانية مع الرئيس الأميركي جو بايدن، الذي وصف أردوغان بالرجل المستبد، وعلى تركيا التخلص من حكمه، مع ما يحمل هذا التصريح من إشارات تدخّل بالانتخابات التركية. ومع ما يمكن أن يقدّمه الجانب الأميركي من دعم لمرشّح المعارضة، نحن أمام انتخابات مصيرية قد تسهم في تغيير العديد من الاتجاهات المحلية، الإقليمية، والدولية.